روسيا الاتحادية والبرنامج النووي الإيراني

د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي

مدرس/ قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

ملخص البحث

برزت قضية الملف النووي الإيراني منذ عام ٢٠٠٢، بعد اكتشاف الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمواقع نووية إيرانية لم تكشف عنها إيران في وقت سابق. وقد أثارت هذه المسالة حفيظة وقلق العديد من الدول ولاسيما الغربية منها، وأصبحت محط اهتمامها، ومحور تنافست فيه وتباينت المواقف والإرادات الدولية. وقدر تعلق الأمر بالموقف الروسي، فان روسيا الاتحادية وانطلاقا من الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والنووية مع إيران، حرصت على تبني مواقف تحفظ وتدعم هذه المصالح، لكن في الوقت ذاته حرصت كذلك على ألاّ تؤثر هذه المواقف والدعم على أمنها القومي في المستقبل، وعلاقاتها مع الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، واعتماد هذه القضية أيضا كورقة تستخدمها روسيا في علاقاتها مع الدول الغربية.

مقدمة

تحظى العلاقات الروسية – الإيرانية باهتمام ومتابعة العديد من الدول سواءً على الصعيد الإقليمي أو الدولي، نظرا لما تتضمنه هذه العلاقات من تفاعلات وتعاون شمل مختلف المجالات ولاسيما العسكري منه، والاهم من ذلك التعاون النووي بين البلدين ودور روسيا الاتحادية في البرنامج النووي الايراني، الذي اصبح محط جدل بين القوى الكبرى وتحديدا الغربية منها.

وانطلاقا من الاهمية التي حظي بها البرنامج النووي الإيراني، والذي شكل محور أزمة دولية منذ عام ٢٠٠٢، ودور روسيا الاتحادية فيه، وفي ظل تصاعد المعارضة الدولية ضده ولاسيما الغربية منها، والتي تتهم إيران بتوظيف البرنامج لإغراض عسكرية هدفها في النهاية امتلاك السلاح النووي، فقد جاء هذا البحث ليسلط الضوء على موقف روسيا من البرنامج النووي الايراني، ابتداءً من دورها في بناءه وانتهاءً بموقفها من المفاوضات والعقوبات الدولية التي فرضت على إيران.

ولغرض الإحاطة بالموضوع قدر الامكان من كافة جوانبه، فقد قسم الباحث الدراسة الى ثلاث محاور، تناول الأول موضوع العلاقات الروسية – الايرانية بعد عام ١٩٩١، بينما تضمن

المحور الثاني التعاون النووي الروسي – الايراني، اما المحور الثالث فقد ركز على موقف روسيا الاتحادية من أزمة البرنامج النووي الإيراني والافكارالتي طرحتها روسيا للخروج من الأزمة، فضلا عن موقفها من المفاوضات والقرارات الدولية التي صدرت ضد إيران.

أولا: نظرة في العلاقات الروسية – الايرانية بعد عام ١٩٩١

شهدت العلاقات الروسية – الايرانية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، مرحلة من الفتور والجمود السياسي استمرت لعدة سنوات، و يعود ذلك إلى المتغيرات التي شهدتها المنطقة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، والتنافس والصراع الدولي سواءً على المستوى الاقليمي اوالعالمي للاستحواذ على ثروات هذه المنطقة من خلال المشاريع والاستثمارات الاقتصادية، وكان الدور الروسي في المنطقة والعلاقة مع الغرب بعد عام ١٩٩١ محور الاهتمام والتركيز من قبل الساسة الروس، والذي شكل بدوره اساس العلاقات الخارجية الروسية.

اتجه الساسة الروس بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ نحو الاهتمام بفكرة التعاون واقامة وتعزيز العلاقات مع الدول الغربية، ووجد البعض من القادة الروس ان تعزيز العلاقات مع الدول الغربية هو السبيل الافضل لتحقيق المصالح الروسية، فضلا عن ان التوجه الايراني نحو منطقة اسيا الوسطى والقوقاز بعد عام ١٩٩١، والتنافس مع روسيا ومحاولة تقديم نموذج " الاسلام الثوري " لدول هذه المنطقة، كان عاملا لتعزيز التوجه الروسي نحو التقارب مع الغرب، لذلك كان الروس في بداية الامر ينظرون الى ايران كمصدر تهديد لهم، وهو الامر الذي دفع الروس للابتعاد عن ايران بين عامي ١٩٩١ – ١٩٩٤ [(١)].

رغم الابتعاد الروسي عن إيران، فان الاخيرة حرصت على اقامة افضل العلاقات مع روسيا التي وجدت بدورها ايضا ولاسيما بعد بروز الدور الامريكي وظهور الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى وقطب اوحد في العالم، انه من مصلحة روسيا تعزيز علاقاتها الاقليمية ولاسيما مع ايران التي كانت تعارض السياسة الامريكية في المنطقة وفي موقع الضد منها، ووفقا لهذه المعطيات توثقت العلاقات الروسية – الايرانية بعد ذلك، والتقت الدولتان في العديد من الرؤى التي استندت

على رفض و معارضة هيمنة القطب الواحد في النظام الدولي الجديد والذي تبنته الولايات المتحدة الامريكية [٢]. أضف إلى ما سبق ان ايران وبوصفها قوة إقليمية وبموقعها الجغرافي المطل على بحر قزوين والخليج العربي، والعزلة التي كانت تعانيها مع الغرب وتغييرها للسياسة التي كانت تنتهجها تجاه دول اسيا الوسطى والقوقاز من البعد الإيديولوجي إلى البعد الاقتصادي، كلها امور جعلت روسيا تعيد النظر في علاقاتها مع إيران وأسهمت بشكل مباشر في زيادة التوجه الروسي نحو طهران [٣]، وازدادت الرغبة الروسية هذه بعد ان عرضت ايران مساعدتها في حل بعض النزاعات والمشاكل التي نشبت بين دول الاتحاد السوفيتي السابق، والقلق الروسي من التدخل الغربي فيها، وقد اعربت ايران في مناسبات عدة عن استعدادها لتوثيق علاقاتها مع روسيا ومساعدتها في هذا الجانب، وكان هذا احد منطلقات السياسة الايرانية [٤]. وبذلك بات الباب مفتوحا امام الدولتان لتعزيز وتوثيق العلاقات بينهما وبالشكل الذي يخدم مصالحهما، كما التقت بعد ذلك المصالح الاستراتيجية لكل منهما، فيما يخص اسيا الوسطى والقوقاز والبلقان، وكان لكل دولة مصالحها لكن بدرجات متفاوتة عن الأخرى، وهذه الصورة تتمثل بموقف البلدين من النفوذ المتزايد لشركات النفط الامريكية في القوقاز، والمشاريع والاستثمارات الاقتصادية الكبيرة لاوربا وتركيا في اسيا الوسطى، فضلا عن التعاون الامني الذي برز بين تركيا واسرائيل وشكل بدورة عامل ضغط على ايران، فايران لها علاقات طيبة مع اليونان، وفي الوقت ذاته ترغب روسيا بترجيح كفة اليونان امام تركيا، فضلا عن القلق والمعارضة التي تبديها كل من روسيا وايران للسياسة الامريكية في المنطقة ومحاولاتها لتوجيه العلاقات الدولية والسيطرة على مناطق النفوذ الحيوية [٥] جملة الأمور هذه هي التي فتحت الباب أمام الجانبان لتعزيز علاقاتهما وتوثيقها وتوسيع آفاق التعاون بينهما بما في ذلك التعاون في المجال النووي.

ثانيا: التعاون النووي بين روسيا الاتحادية وايران

بدأت إيران توجهاتها النووية منذ عام ١٩٥٨، حيث وضع الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١ – ١٩٧٩) في إستراتيجيته تحويل إيران إلى قوة إقليمية، وتمكن بالفعل من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات مع بعض الدول النووية لبناء عدد من المفاعلات النووية الصغيرة، وانشأ لهذا الغرض منظمة الطاقة الذرية الايرانية عام ١٩٧٤، واتجه بعد ذلك نحو بناء مفاعلات نووية كبيرة،

وبتشجيع من قبل الولايات المتحدة الامريكية، لكن هذا البرنامج تراجع كثيرا ودخل مرحلة الركود بعد قيام الثورة الايرانية وسقوط نظام الشاه عام ١٩٧٩، ولعل عدم اهتمام النظام السياسي الايراني بعد عام ١٩٧٩، ورفض الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا مواصلة التعاون النووي مع إيران، والحظر الذي فرضته الدول الغربية على ايران ولاسيما العسكري منه بعد ازمة رهائن السفارة الامريكية في طهران، والحرب العراقية – الايرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨) كانت اهم اسباب تراجع البرنامج النووي الايراني [٦].

بعد عام ١٩٨٦ عاودت ايران الاهتمام ببرنامجها النووي، من خلال التخصيصات المالية الكبيرة للبرنامج، وتأسيس مراكز أبحاث نووية جديدة، واتجهت ايران في هذه المرحلة نحو الاتحاد السوفيتي السابق بعد ان فشلت جهودها في التعامل مع الدول الغربية، واجرى الجانبان محادثات بشان التعاون في المجال النووي، وركزت ايران جهودها باتجاهين الاول هو بناء وتطوير المفاعلات النووية والثاني هو اقامة مراكز ابحاث لتطوير الطاقة النووية الايرانية، وكان لتفكك الاتحاد السوفيتي دورا مهما في توجه ايران نحو جمهوريات أسيا الوسطى النووية بغية الحصول على التقنية النووية بما تمتلكه هذه الجمهوريات من قدرات وخبرات في هذا المجال [٧].

في ظل هذا التوجه بدات ايران تعزيز علاقاتها وتوسيع تعاونها النووي مع روسيا الاتحادية، وكان التعاون النووي الايراني – الروسي ابرز واهم أوجه التعاون والجانب المميز في العلاقات الروسية – الايرانية، حيث وقع الجانبان عام ١٩٩٢ على اتفاقيتين، تضمنت الاولى مساعدة ايران على استخدام الطاقة النووية السلمية، بينما احتوت الاتفاقية الثانية على بناء محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية في مفاعل (بوشهر) النووي (يقع مفاعل بوشهر النووي في جنوب غرب ايران على سواحل الخليج العربي)[٨]. وقد تبنت روسيا الاتحادية بناء مفاعل بوشهر النووي بعد تخلي المانيا واوكرانيا عنه بسبب الضغوط الامريكية عليهما[٩].

ويندرج التعاون النووي بين روسيا الاتحادية وإيران ضمن الإطار العام للتعاون العسكري بين البلدين، خصوصا وان إيران كانت قد اعتمدت على روسيا بدرجة كبيرة في إعادة بناء قواتها المسلحة بعد عام ١٩٨٨، حيث وقع الجانبان على مجموعة من العقود لتحديث القوات الإيرانية

وبمختلف صنوفها البرية والبحرية وصلت قيمتها إلى عشرة مليارات دولار أمريكي، وشملت هذه العقود شراء دبابات قتال متطورة وعربات مدرعة وأجهزة رادار متطورة وغواصات هجومية، فضلا عن الاتفاق على التعاون النووي[١٠].

ويعد الاتفاق الذي وقعه كل من وزير الطاقة الروسي (فيكتور ميخائيلوف) ورئيس منظمة الطاقة الايراني (رضا امر الله) في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥ الاهم في مسيرة التعاون النووي بين البلدين، حيث تضمن الاتفاق قيام روسيا بتزويد ايران بمفاعلين نووين جديدين وبقدرة ١٠٠٠ ميغاواط يعمل بالماء الخفيف في موقع بوشهر النووي، وبقيمة مليار دولار، واتفق الجانبان على فترة الانجاز باربع سنوات[١١].

ونشر مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية في واشنطن في شهر ايار/ مايو من العام ذاته النص الكامل للاتفاق النووي الروسي — الايراني.الذي تضمنت احدى فقراته ما ياتي:

١– قيام روسيا بتسليم ايران مفاعل يعمل بالماء الخفيف لغرض البحوث بقدرة ٣٠ — ٥٠ ميغاواط خلال مدة ثلاثة اشهر.

٢– الاتفاق على قيام روسيا بتزويد ايران بـ (٢٠٠٠) طن من اليورانيوم الطبيعي خلال الربع الاول من عام ١٩٩٥.

٣– الاتفاق على توقيع عقد لبناء منجم لليورانيوم خلال النصف الأول من عام ١٩٩٥.

فضلا عن ذلك تضمن الاتفاق قيام ايران باعادة الوقود المستهلك الناتج عن المفاعلات الى روسيا لاعادة معالجته، بعد أن تعهدت موسكو بمنع إيران من استخدام الوقود المستهلك للحصول على اليورانيوم المخصب، وبإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتضمن الاتفاق أيضا تجهيز إيران بمفاعلين نوويين جديدين بقدرة ٤٦٥ ميغاواط و ٤٤٠ ميغاواط. واعقب الجانبان هذا الاتفاق باتفاق اخر في شهر اب/ اغسطس من العام ذاته تضمن قيام روسيا بتزويد ايران بالوقود النووي المصنع في احدى الشركات الروسية ولمدة عشرة سنوات[١٢]. فضلا عن الاتفاق على قيام روسيا بتدريب عدد من المهندسين والفنيين الإيرانيين في روسيا، وان يتم تركيب المفاعل الأول في أيار/ مايو عام ٢٠٠٠، وكذلك التفاوض على إنشاء مفاعل ثالث في موقع بوشهر النووي[١٣].

مثل الاتفاق النووي الروسي – الإيراني انطلاقة لتطوير البرنامج النووي الإيراني وتوسيع مجالات التعاون بين البلدين، حيث اصبحت روسيا بعدها المصدر الرئيس لتزويد ايران

بالتكنولوجيا النووية الحديثة، فضلا عن دعمها عسكريا من خلال تزويدها بالسلاح، وكان تفعيل هذا التعاون ناتجا عن عدة اسباب في مقدمتها، ان روسيا رأت في هذا التعاون تعويضا لها عما خسرته من مصالح مع العراق بعد عام ١٩٩١ والذي كان احد المستوردين الرئيسيين من روسيا وخاصة المعدات العسكرية، اما فيما يتعلق بايران فقد وجدت في روسيا مصدر اساسي ووحيد لمدها بما تحتاجه من معدات وتقنيات سواء العسكرية منها او النووية بعد الحصار الذي فرضته الدول الغربية عليها ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية[١٤].

كما جاء هذا التعاون سواءً في المجال النووي او المجالات الاخرى العسكرية منها والمدنية نتيجة الزيارات الرسمية المتبادلة التي قام بها بعض المسؤولين في كلا البلدين، وكانت زيارة وزير الدفاع الروسي (ايجور سيرجييف) لايران في كانون الاول/ ديسمبر عام ٢٠٠٠ الاساس الذي بنيت عليه علاقات التقارب بين البلدين ولاسيما في المجالين العسكري والتقني، وهو ما افصح عنه سيرجييف في العاصمة الايرانية طهران[١٥]. وقد اجرى وزير الدفاع الروسي مباحثات مع المسؤولين الايرانيين تمحورت حول سبل دعم التعاون العسكري بين موسكو وطهران فضلا عن بحث التعاون في قضايا أخرى تخص الجانبان، وقد جاءت زيارة سيرجييف الى ايران بعد شهر واحد من اعلان روسيا الاتحادية انسحابها من الاتفاق الذي سبق وان وقعته مع الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٩٥حول حظر تصدير السلاح او القيام باي تعاون عسكري مع ايران والذي سمي باتفاق " جور – تشيرنوميردين"[١٦].

وبهدف تطوير وتفعيل التعاون بين البلدين ونقله من الحيز النظري الى العملي، قام الرئيس الايراني محمد خاتمي (١٩٩٧–٢٠٠٥) بزيارة موسكو عام ٢٠٠١، التقى خلالها بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين (٢٠٠٠–٢٠٠٨)، الذي أكد على التزام روسيا بتاسيس افضل العلاقات مع إيران ودعم برنامجها النووي، وقال بوتين ان الاتفاق الذي تم بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٩٥ والمتضمن عدم بيع او تزويد ايران بالاسلحة التقليدية هو اتفاق ميت بحسب وصفه. وكان التوجه الروسي نحو إيران قد أثار حفيظة وقلق الولايات المتحدة الامريكية التي اخذت بفرض بعض العقوبات على المؤسسات والمعاهد التكنولوجية الروسية المتعاونة مع إيران

فيما يتعلق بابحاث الماء الثقيل ونظائر الليزر، وكانت هذه العقوبات دافعا لهذه الشركات لتعزيز علاقاتها مع ايران بغية توفير الموارد الاقتصادية المالية اللازمة لاستمرار وديمومة أبحاثها، كجامعة كينتيت وفليس للتكنولوجيا[١٧].

أجرى خاتمي خلال زيارته لموسكو مباحثات مع المسؤولين الروس وفي مقدمتهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، تناولت سبل تعزيز وتوسيع مجالات التعاون بين البلدين، ووقع الجانبان على بروتوكول لاسس ومبادئ علاقات التعاون بين الجانبين، وصف من قبل المسؤولين في كلا البلدين بالمعاهدة[١٨]. ووقع خاتمي مع نظيره الروسي على عدة اتفاقيات للتعاون بين البلدين، كان في مقدمتها التعاون التكنولوجي في مجال الطاقة النووية[١٩]، وأكد الجانبان على ان التعاون في مجال الطاقة النووية والمجالات الاخرى بين البلدين هو لتعزيز ودعم علاقات البلدين بما يحقق مصالحهما ويساعد على الاستقرار والسلام والامن في المنطقة والعالم، واكد الجانبان على ان الاتفاق النووي بين البلدين هدفه استغلال ايران للطاقة النووي في المجالات السلمية غير العسكرية، وان الاتفاق الخاص بالتسلح بين البلدين هو للاغراض الدفاعية وليس موجها ضد أي طرف اخر[٢٠]. ووقع الجانبان على اتفاق يقضي بقيام روسيا ببناء مفاعل ثالث ضمن مفاعل بوشهر النووي وبقيمة مليار دولار، بعد ان يتم الانتهاء من المفاعل الاول وتسليمه بحلول عام ٢٠٠٤[٢١]. وكان هذا الاتفاق تمهيدا لتوسيع التعاون الثنائي في المجال النووي.

بعدها صرح وزير الدفاع الروسي (سيرجي ايفانوف) قائلا " ان التعاون الايراني — الروسي لا ولن يكون محدودا وانه سيشمل سائر المجالات، فضلا عن التعاون في الشؤون العسكرية والدفاعية والطاقة النووية والاقتصاد[٢٢]. وقد اجرى الجانبان الروسي والإيراني في تشرين الاول/ أكتوبر عام ٢٠٠١ مباحثات توصلا خلالها الى اتفاق تضمن اقامة تعاون عسكري دفاعي بين البلدين، وقد باشر الخبراء الروس عام ٢٠٠٢ ببناء المفاعل الاول في محطة بوشهر النووية، وتوقعت وزارة الطاقة الروسية حينها انتهاء العمل به في عام ٢٠٠٤، حيث نشرت إحدى التقارير عام ٢٠٠٣، بان ٨٠ ٪ من اعمال مفاعل بوشهر النووي الاول قد تم انجازه وان روسيا ماضية في استكمال بناء المفاعل بشكل كامل[٢٣].

وفي خضم هذا التعاون وقع الجانبان على اتفاق آخر في تموز/ يوليو ٢٠٠٢ بقيمة ٣,٢ مليار دولار، تضمن قيام روسيا ببناء خمس منشآت نووية اضافية لتوليد الطاقة الكهربائية في ايران،

فضلا عن توسيع هذا التعاون ليشمل الجوانب الاقتصادية كالنفط والغاز وصناعة الطائرات[٢٤]. وتسبب هذا الاتفاق باثارة حفيظة وقلق واشنطن، التي عدته تنصلا عن تاكيدات وزير الطاقة النووية الروسية (الكسندر روماينتسيف) الذي قال بان روسيا ستحد من تعاونها النووي مع ايران لتشمل المشاريع المنفذة فقط، وصرح (فيليب ت. ريكر) نائب الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية قائلا: " نعتبر قيام روسيا بالمساعدة في تشييد مفاعلات اضافية في ايران امرا مزعجا، ولقد تحدثنا حول مخاوفنا من هذا منذ بعض الوقت، وطلبنا من روسيا باستمرار ايقاف كل التعاون النووي مع ايران، بما في ذلك المساعدة في بناء المفاعل في بوشهر"[٢٥].

ولانجاز العمل في مفاعل بوشهر بالفترة الزمنية المحددة، وقعت إيران وروسيا في الخامس والعشرين من كانون الاول/ ديسمبر عام ٢٠٠٢ على عقد بقيمة مليار دولار، تعهدت روسيا بموجبه انجاز العمل في مفاعل بوشهر مع نهاية عام ٢٠٠٣، كما وقعت روسيا اتفاقا اخر بقيمة (٨٠٠) مليون دولار في شباط عام ٢٠٠٥، تضمن تزويد مفاعل بوشهر بالوقود النووي، وقد اكدت روسيا بان الاتفاق تضمن اعادة الوقود بعد استخدامه مباشرة للحيلولة دون استخدامه في اغراض أخرى[٢٦].

لقد تأخر انجاز مفاعل بوشهر عدة مرات لاسباب مالية وفنية، وسارت الاعمال فيه بشكل بطيء جدا في مراحله الاولى، وكانت الحكومة الإيرانية قد أعلنت في آذار/ مارس من عام ٢٠٠٣ بان ما نسبته ٧٠ ٪ من اعمال المفاعل قد تم انجازه وان عام ٢٠٠٤ قد يشهد الانتهاء العمل به، لكن ذلك لم يحصل، ولعل سبب هذا التأجيل يعود إلى تأخر إيران في تسديد المستحقات المالية لروسيا لاعتماد إيران على العوائد المالية من تصدير النفط وارتباط ذلك بأسعار السوق[٢٧].

مهما يكن من امر فان انجاز الاعمال في مفاعل بوشهر استمرت لأعوام أخرى وطوال عامي ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨، حتى تم انجازه بشكل كامل اواخر عام ٢٠٠٨، حيث اعلن وزير الطاقة الروسي في شباط/ فبراير ٢٠٠٩ انتهاء الاعمال في مفاعل بوشهر، حيث قامت ايران باجراء اولى تجارب التشغيل للمفاعل في نفس الشهر من اعلان انتهاء العمل به، ومن المؤمل ان يتم تشغيل المفاعل بشكل فعلي ونهائي مع نهاية العام ٢٠٠٩، يذكر ان روسيا قد استكملت في شهر كانون

الثاني/ يناير ٢٠٠٨ تسليم ايران كميات الوقود النووي والتي بلغت ٨٢ طن من اليورانيوم المخصب الخفيف[٢٨].

ثالثا: موقف روسيا الاتحادية من الأزمة النووية الإيرانية

شكل البرنامج النووي الايراني محور ازمة دولية منذ عام ٢٠٠٢، بعدما التقطت الأقمار الصناعية صورا لمواقع إيرانية نووية سرية[٢٩]. وكشفت بعدها منظمة مجاهدي خلق الايرانية المعارضة[٣٠]، وخلال مؤتمر صحفي عقد في واشنطن عن وجود مفاعلين سريين في منطقتي آراك وناتانز لم تكشف عنها الحكومة الايرانية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد اثار هذا الاكتشاف قلق المجتمع الدولي وفي مقدمته الولايات المتحدة الامريكية حول حقيقة البرنامج النووي الإيراني، والتي بدأت بالضغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتكثيف جولاتها التفتيشية والتحقق من برنامج ايران النووي، وكان هذا التطور كفيلا بمطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بإحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي خاصة وان العينات التي اخذتها فرق التفتيش من هذه المواقع، وتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكدت وجود آثار عالية التخصيب لهذه العينات[٣١].

وقد تباينت المواقف الدولية من الازمة النووية الايرانية، ففي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الامريكية تحث على إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي وفرض العقوبات عليها واتباع اسلوب متشدد معها، كانت دول الاتحاد الأوربي تعوّل على اعتماد الدبلوماسية والحوار للخروج من هذه الازمة، لذلك دخل الاتحاد الاوربي في مباحثات استمرت لاكثر من اربعة سنوات، عرضت خلالها دول الاتحاد الاوربي على ايران مجموعة من الحوافز بموجب اتفاق باريس عام ٢٠٠٤ لإقناعها بالتخلي عن انشطة تخصيب اليورانيوم لكن مساعي الاتحاد الاوربي لم تثمر عن أي شيء وكانت نهاية المطاف احالة ملف ايران النووي الى مجلس الامن، وقيام إيران بإيقاف المفاوضات مع الاتحاد الأوربي[٣٢].

أما فيما يخص موقف روسيا الاتحادية من الازمة النووية الايرانية فيمكن القول ان الموقف الروسي كانت تحكمه المصالح الروسية في المقدمة وبحسب ما تمليه هذه المصالح في تلك المرحلة، لذلك كانت المواقف الروسية من الازمة النووية الايرانية متباينة، ففي الوقت الذي كانت تدافع فيه عن برنامج ايران النووي وحق الأخيرة في استكمال بناءه وتؤكد على انه للاغراض السلمية، كانت

في اوقات اخرى تدعو ايران الى الالتزام بمعاهدة حظر الانتشار النووي، ووجوب ان يخضع هذا البرنامج لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهذا ما يؤكده تماشيها مع قرارات العقوبات الدولية التي فرضت على ايران وعدم معارضتها بشكل نهائي لها، ويرتكز الموقف الروسي المؤيد لايران في ازمتها النووية على الاعتبارات الآتية:

١- الحفاظ على مصالح روسيا السياسية والاقتصادية والاستراتيجية مع ايران، حيث ترى روسيا في تصعيد الازمة النووية الايرانية بانها تهديد لهذه المصالح.

٢- الحفاظ على العلاقات الوثيقة بين روسيا وايران ولاسيما في مجالي التعاون الاقتصادي والنووي، اذ تعد ايران من اقوى الشركاء التجاريين مع روسيا ولاسيما في مجال الصناعات الثقيلة والمنسوجات[٣٣].

٣- ادامة العوائد المالية والاقتصادية التي تجنيها روسيا من البرنامج النووي الايراني، حيث تقدر المبالغ بمليارات الدولارات وخاصة مشاريع الطاقة النووية، فضلا عن تشغيل اعداد كبيرة من الفنيين والعمال الروس في هذه المشاريع مع ديمومة تشغيل عشرات المصانع الروسية[٣٤].

٤- المحافظة على الصناعة النووية الروسية وانقاذها من التدهور والاضمحلال لعدم وجود الاسواق، وتنفيذ البرنامج النووي الايراني سوف يوفر العوائد المالية الكفيلة بتحديث الصناعة النووية الروسية.

٥- معارضة روسيا قيام عالم احادي القطب تحكمه الولايات المتحدة الامريكية، لاسيما وان العديد من الروس والأحزاب الروسية تتهم الولايات المتحدة الأمريكية بانها تقف خلف الكثير من المشكلات التي تواجه روسيا[٣٥].

٦- رغبة روسيا في استعادة مكانتها الدولية كقوة عظمى ومحاولة مد نفوذها في منطقة الشرق الأوسط.

٧- الوقوف بوجه مشروع الدرع الصاروخي الذي تحرص الولايات المتحدة الامريكية على إقامته، رغم انه يعد خرقا لمعاهدة حظر الصواريخ الباليستية الأمريكية السوفيتية لعام ١٩٧٢، فضلا عن انه

قد يؤدي إلى تقويض الاستقرار العالمي، من خلال دعم الملف النووي الايراني واعتماده كورقة ضغط على الادارة الامريكية للعدول عن مشروعها، وترفض روسيا أية حلول وسط بشان هذه المسالة[٣٦].

رغم الموقف الروسي المساند في كثير من الاحيان للبرنامج النووي الايراني، والعلاقات الوثيقة مع ايران، فان ذلك لا يمنع القول بان روسيا حرصت على ان لا تتمكن ايران في نهاية المطاف من تطوير قدراتها النووية باتجاه امتلاك السلاح النووي[٣٧]، ولعل الموقف الروسي هذا ايضا يدفعه عدد من الاسباب في مقدمتها:

١- رغبة روسيا بالمحافظة على الاستقرار في المنطقة ولاسيما الحدود الجنوبية لروسيا، وعدم الاخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي بشكل عام[٣٨].

٢- المحافظة على المصالح الاستراتيجية الروسية في منطقة اسيا الوسطى والابقاء على تفوق النفوذ الروسي، فلا شك أن امتلاك إيران للسلاح النووي سوف يؤدي إلى تغيير موازين القوى في المنطقة، وقد ينعكس ذلك سلبا على النفوذ والمصالح الروسية في أسيا الوسطى التي تعدها روسيا ضمن الاطار الجيوستراتيجي لها[٣٩].

٣- الحيلولة دون توتر العلاقات الروسية – الغربية ولاسيما مع الولايات المتحدة الامريكية، والمحافظة على استقرارها، خصوصا وان روسيا تسعى الى نظام عالمي متعدد القوى، والإبقاء على مصالحها مع الدول الغربية ايضا من خلال فتح الاسواق الاوربية للمنتجات الروسية، واعادة بناء الثقة الاوربية بروسيا الجديدة امام الاستثمارات الغربية[٤٠].

وتجسد الموقف الروسي هذا بشكل واضح في تصريحات وزير الطاقة الذرية الروسي حيث عبر في الثالث والعشرين من نيسان/ ابريل ٢٠٠٣، عن قلق روسيا من النشاطات الايرانية النووية والخشية من امتلاك ايران للسلاح النووي، ثم يعود المسؤول الروسي في السابع والعشرين من ايار/ مايو ٢٠٠٣ ليقول "ان موسكو لا ترى أي سبب في الوقت الحالي يدعو لاعادة النظر في دورها فيما يتعلق ببناء مفاعل بوشهر الايراني"[٤١] ووفقا للرؤيا هذه بنت روسيا موقفها من البرنامج النووي الايراني والازمة التي نشأت عنه.

مهما يكن من امر فان مسالة انشطة تخصيب اليورانيوم التي تقوم بها ايران كانت من ابرز اوجه الخلاف بين روسيا والدول الغربية، رغم ان معاهدة حظر الانتشار النووي لم تمنع الدول الموقعة عليها من مزاولة تلك الانشطة للاغراض السلمية، لكن بعض الدول الغربية وفي مقدمتها

الولايات المتحدة الامريكية تشكك في حقيقة البرنامج النووي الايراني، خاصة بعد اكتشاف مفاعلي اراك وناتانز اللذان لم تكشف عنهما ايران للوكالة الدولية للطاقة الذرية[٤٢] ولمعرفة وتحديد الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية لابد من تناول موضوع الموقف الروسي من المفاوضات الإيرانية– الأوربية، والعقوبات الدولية التي فرضت على إيران، وهذا ماسيتطرق إليه البحث لاحقا.

١– موقف روسيا من المفاوضات الأوربية– الإيرانية

لقد سعت الولايات المتحدة الامريكية ومنذ بداية الازمة باتجاه احالة ملف ايران النووي الى مجلس الامن الدولي بهدف فرض العقوبات، لكن روسيا وعدد من الدول الاوربية عارضت ذلك وفضلت الخيار الدبلوماسي في حل الأزمة. ففي القمة التي جمعت بين الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) والامريكي (جورج دبليو بوش) في ايلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٣، رفض الرئيس الروسي الضغوط الامريكية لاحالة ملف ايران النووي الى مجلس الامن الدولي، ودعا بوتين القادة الإيرانيين إلى ضرورة التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للكشف عن برنامجها النووي، وطمأنة الوكالة بان البرنامج هو للاغراض السلمية فقط، ولم يبد الرئيس الروسي النية حول امكانية تراجع موسكو عن بناء مفاعل بوشهر النووي، وتأكيده على أن روسيا حريصة على متابعة استعادة اليورانيوم المخصب من مفاعل بوشهر والحيلولة دون استخدام ايران له بهدف انتاج السلاح النووي[٤٣].

وفي محاولة لنزع فتيل الازمة النووية الايرانية قام الاتحاد الاوربي ومن خلال (ألمانيا وبريطانيا وفرنسا) باجراء مفاوضات مطوّلة مع إيران، عرضت الدول الثلاثة على الأخيرة حوافز اقتصادية وتقنية وتكنولوجية، مقابل تخليها عن انشطة تخصيب اليورانيوم[٤٤]، وقد ابدت روسيا دعمها ومساندتها لهذه المفاوضات منذ بدايتها.

وخلال فترة المفاوضات ونتيجة لعدم توصل الجانبين الايراني والاوربي الى أي اتفاق يحسم الخلاف بينهما، ولجوء ايران الى ازالة الاختام والعودة الى انشطة تخصيب اليورانيوم، وتهديد الاتحاد الاوربي باحالة ملف ايران النووي الى مجلس الامن الدولي، وفي محاولة روسية

للخروج من هذه الأزمة، عرضت روسيا على طهران خطة تتضمن بان تقوم إيران بتخصيب اليورانيوم على الاراضي الروسية وابرز ما جاء في هذه الخطة:

١- تعليق ايران لفترة قصيرة كل انشطة التخصيب بما في ذلك الابحاث على نطاق محدد والتي بدأتها في شباط/ فبراير ٢٠٠٥.

٢- موافقة ايران على المصادقة على البروتوكول الاضافي لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية الذي يتيح عمليات تفتيش مشددة اكثر من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣- القيام بتخصيب اليورانيوم في روسيا، حتي لاتتمكن ايران من الحصول على التكنولوجيا التي تخولها صنع القنبلة النووية.

٤- على الوكالة الدولية للطاقة الذرية ان تحدد ماهية عملية التخصيب الامنة وعلى نطاق محدود وبالشكل الذي لا يهدد نظام معاهدة حظر الانتشار النووي[٤٥].

وقد عرضت الخارجية الروسية هذه الخطة على الحكومة الايرانية في الخامس والعشرين من كانون الاول/ ديسمبر ٢٠٠٥، وقالت وزارة الخارجية الروسية بان هذه الخطة هي محاولة روسية للمساهمة في البحث عن حل يقبله الجميع في اطار تسوية الازمة بالطرق السلمية، وتقوم الخطة ايضا على عدم المشاركة المباشرة للفنيين الايرانيين في انشطة التخصيب التي ستجري في روسيا[٤٦].

وقد رفضت ايران المقترح الروسي وصرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية (حميد رضا اصفي) قائلا: " إننا نتلقى بشكل ايجابي فقط المقترحات والخطط التي تعترف بحق الجمهورية الاسلامية في تخصيب اليورانيوم على اراضيها" وأضاف"اذا تم الاعتراف بحقنا فاننا سنقبله لكن اذا لم يعترف بحقنا فسنرفضه"[٤٧]. واكد (منوشهر متكي) وزير الخارجية الايراني بان بلاده لن تتخلى عن برنامجها النووي، و أضاف ان المحادثات الجارية مع روسيا لتخصيب مشترك لليورانيوم ينبغي ان تخفف القلق الدولي بشان طموحات ايران النووية[٤٨]. ومن الجدير بالذكر ان المقترح الروسي لاقى دعما وتاييدا من قبل الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي، وجرت حوله عدة جولات من المباحثات في موسكو وطهران لم تسفر عن اية نتائج تذكر[٤٩].

دفع فشل المشروع الروسي وجولات المفاوضات التي كانت تجريها المجموعة الأوربية منذ عام ٢٠٠٤ مع إيران لإقناعها بتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم الحكومة الايرانية الى استئناف

انشطة تخصيب اليورانيوم، بعد أن رفعت الأختام التي سبق وان وضعها مفتشوا الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مفاعل اصفهان وناتانز للابحاث النووية، الأمر الذي دفع الدول الاوربية الثلاث (المانيا وبريطانيا وفرنسا) الى تعليق مفاوضاتها وقتياً مع الحكومة الايرانية [٥٠]، وقد دفع هذا التطور الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن زائدا ألمانيا (٥+١)، إلى عرض مجموعة اخرى من الحوافز على ايران للخروج من الأزمة [٥١]، وقد رفضت طهران هذه الحوافز بسبب عدم وجود ضمانات قانونية و تنفيذية أو جدول زمني لتنفيذها وبذلك فشلت الجهود السلمية لحسم الملف النووي الإيراني.

أثارت الخطوة الإيرانية بإزالة الأختام والعودة إلى أنشطة تخصيب اليورانيوم، ورفض المشروع الروسي، حفيظة وقلق روسيا التي غيرت من موقفها تجاه الأزمة الإيرانية، وصدر عن وزارة الخارجية الروسية تصريح جاء فيه: "إن إصرار إيران على استئناف عمليات التخصيب حتى وان كان على المستوى البحثي فقط – فانها بذلك تخسر تاييد روسيا"، وصرح وزير الخارجية الروسي (سيرجي لافروف) قائلا: " إن إيران تعطي بموقفها الأخير (إزالة الأختام وإعادة أنشطة تخصيب اليورانيوم) مبررات للاطراف التي تشتبه في انها تسعى الى امتلاك سلاح نووي، لاسيما مع عدم وجود جدوى اقتصادية للانشطة النووية الإيرانية، وخاصة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، وانه من الاسهل والارخص شراء الوقود النووي من دول اخرى بدلا من تخصيبه داخل إيران"، معرباً عن استعداد روسيا لتزويد ايران بالوقود النووي اللازم لمفاعل بوشهر ومحطات اخرى جديدة خلال السنوات العشر القادمة، وقد عبر لافروف عن الموقف الروسي من البرنامج النووي الايراني عندما قال: "ان المصالح الروسية ليست هي العنصر الاهم في العلاقات الروسية – الايرانية" مشيرا الى ارتباطات سياسية اخرى لروسيا مع الدول الغربية اهم في النظرة الروسية من المصالح الاقتصادية مع ايران، والى الضغوط التي تتعرض لها موسكو من قبل واشنطن والدول الاوربية الاخرى بسبب الموقف الروسي الداعم لإيران"، وأشار لافروف كذلك الى تصريحات الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد ضد إسرائيل باعتبارها تسبب احراجا لموسكو[٥٢].

وإزاء هذه التطورات قررت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي في الثامن من اذار/ مارس ٢٠٠٦، وهيأت هذه الخطوة الاجواء لفرض عقوبات دولية على ايران[٥٣].

وقدر تعلق الأمر بروسيا فان الأخيرة لم تصوت على قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاحالة ملف ايران النووي الى مجلس الامن الدولي، واوضحت موسكو اهمية حسم هذا الملف في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقال (سيرجي لافروف): "إيران ما دامت تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وما دامت تواصل الحظر على تركيز اليورانيوم ويتفقد مفتشوا الوكالة الدولية للطاقة الذرية المنشآت الإيرانية، نرى أن إحالة القضية إلى مجلس الأمن الدولي أمرٌ غير بناء" واكد لافروف على أن موقف روسيا ينحصر في مواصلة حل جميع القضايا بواسطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية[٥٤]. وأوضح (سيرجي ايفانوف) وزير الدفاع الروسي في حينها "إن موسكو تعارض قيام إيران بصنع أسلحة نووية، إلا أنها تشكك في فعالية فرض عقوبات اقتصادية عليها "وأضاف (ايفانوف)" إن روسيا كانت تأمل في أن يبقى الملف النووي الإيراني لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأطول مدة ممكنة"[٥٥].

٢- موقف روسيا من العقوبات الدولية على ايران:

رغم إحالة ملف إيران النووي الى مجلس الامن الدولي، فقد امهل الاخير ايران عدة اشهر لايقاف انشطة تخصيب اليورانيوم، وهدد في حال عدم استجابتها للمطالب الدولية فإنها سوف تتعرض لعقوبات اقتصادية وأخرى تتعلق ببرنامجها النووي. ونظرا لإصرار إيران على موقفها واستمرارها في إجراء الأنشطة النووية الحساسة، فرض مجلس الأمن الدولي ثلاث مجموعات من العقوبات تجسدت بالقرارات الدولية الآتية:

١- القرار رقم ١٧٣٧

دفع عدم تجاوب إيران مع مطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقرارات مجلس الأمن الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الاوربي الى اعداد مشروع قرار بفرض عقوبات دولية على ايران لامتناعها عن ايقاف انشطة تخصيب اليورانيوم، وقد عارضت روسيا بشدة المسودة الاولى لقرار العقوبات الذي تقدمت به الدول الاوربية، وخاصة قيما يتعلق بالاساس الذي بني عليه مشروع العقوبات، وأصرت روسيا على ان يكون الهدف من قرار العقوبات ليس معاقبة ايران بل

يجب ان يكون لتشجيعها وحثها على التعاون مع المجتمع الدولي، لإزالة الشكوك حول برنامجها النووي، وتأكد روسيا على ان فرض العقوبات سوف يسهم في تشديد الموقف الايراني وبالتالي سيسهم في تصعيد الأزمة النووية الإيرانية، وعليه يجب أن تعكس العقوبات الدولية من وجهة النظر الروسية بعض ضغوط المجتمع الدولي مما يدفع ايران الى التعاون بدرجة اكبر والتعامل مع القرارات الدولية، كما رفضت روسيا ايضا مشروع القرار كونه يفرض حظرا شاملا على البرنامج النووي الإيراني، بينما تدعو روسيا الى فرض الحظر على الانشطة النووية الايرانية الحساسة والمثيرة للشكوك، وخاصة تلك التي تتعلق بتخصيب اليورانيوم، وإنشاء مفاعل الماء الثقيل، ومن الواضح ان الموقف الروسي هذا نابع من حرصها على استمرار التعاون النووي بين البلدين وخاصة فيما يتعلق بإنشاء مفاعل بوشهر النووي[٥٦]. كما اقترحت روسيا حذف فقرات رئيسية من مشروع القرار مثل حظر السفر وتجميد الأصول المالية لبعض الشخصيات الإيرانية لأنها ستساهم بحسب وجهة النظر الروسية بعزل ايران وتحول دون التفاوض بجدية، وقال(سيرجي لافروف) في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ "لا نستطيع ان نؤيد اجراءات هي في الاساس تهدف الى عزل ايران عن العالم الخارجي بما في ذلك عزل اناس مسؤولين عن قيادة المفاوضات بشان البرنامج النووي"[٥٧].

وفي خطوة روسية للخروج من الازمة بشكل لا يؤثر على العلاقات والمصالح الروسية سواءً مع إيران او الدول الغربية، اصدرت وزارة الخارجية الروسية بيانا طالبت فيه ايران بالعدول عن قرارها ازالة الاختام واستئناف انشطة تخصيب اليورانيوم، واوضح (سيرغي ميرونوف) رئيس مجلس الفدرالية الروسي قائلا: "إن روسيا عارضت في السابق احالة ملف ايران النووي الى مجلس الامن الدولي، وهذه السيناريوهات (احالة الملف ايران النووي الى مجلس الامن، والتهديد بفرض العقوبات) خطوة طبيعية بعد ان أحجمت ايران عن الاستجابة لنداءات التعاون"وأوضح "إن رفض إيران اليد الروسية الممدودة للتعاون – في اشارة الى رفض ايران المقترح الروسي بتخصيب اليورانيوم على الاراضي الروسية– يضع أمام مجلس الأمن مسؤولية حل المشكلة الايرانية" واعرب (ميرونوف) عن قناعته " بان موسكو لن تستخدم حق النقض (الفيتو) داخل مجلس الامن الدولي لتعطيل العقوبات بحق ايران لانها تفضل التوصل الى صيغة توافقية متوازنة مع حلفائها الغربيين"[٥٨].

وقد تمكنت روسيا بالفعل من تعديل بعض فقرات المشروع، وتبنى في ضوءها مجلس الامن الدولي بالاجماع القرار رقم ١٧٣٧ في الرابع والعشرين من كانون الاول/ ديسمبر ٢٠٠٦، والذي فرض بموجبه الحزمة الاولى من العقوبات، و تضمن نص القرار

"على النظام الايراني تعليق جميع نشاطاته النووية الحساسة في مجال الانتشار النووي بطريقة يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية التحقق منها، وعلى جميع الدول ان تمتنع عن تسليم ايران او بيعها اوتحويل اليها مباشرة اوبصورة غير مباشرة اية معدات او تجهيزات او تكنولوجيا يمكن ان تسهم في نشاطات النظام الايراني في المجالين النووي او الباليستي الحساسين"، وحدد القرار هذه الانشطة حصرا بـ"تخصيب اليورانيوم" واعادة المعالجة والمشاريع المرتبطة بالمحركات العاملة بالمياه الثقيلة وتطوير صواريخ معدة لحمل رؤوس نووية[٥٩].

وحذر مجلس الأمن إيران، بأنه سيتخذ إجراءات إضافية ضد إيران في حال عدم التزام الاخيرة بالقرار، وفق المادة (١٤) من الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة والتي تنص على فرض العقوبات الاقتصادية فقط[٦٠]. عدت إيران بدورها قرار العقوبات بانه سياسي وغير قانوني، وقال محمود احمدي نجاد الرئيس الإيراني: "إن القرار صدر بسبب معارضة الدول الكبرى لحق الشعب الايراني في امتلاك التقنية النووية المدنية وهو سياسي وغير قانوني ويفتقر الى اساس او دليل قانوني"[٦١].

٢-القرار رقم ١٧٤٧

في ضوء استمرار ايران بالقيام بانشطة تخصيب اليورانيوم وعدم تجاوبها مع القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الامن الدولي وتحديدا القرار رقم ١٧٣٧، وعدم توصل مفاوضات الجانبين الايراني والاوربي الى اية نتائج تذكر، قرر مجلس الامن تشديد العقوبات الدولية على ايران فاصدر القرار رقم ١٧٤٧ في الرابع والعشرين من اذار/ مارس ٢٠٠٧ بالإجماع وتضمن مايأتي:

١ – فرض حظر بيع وشراء الأسلحة على إيران.

٢– منع التعامل مع بنك "صباح" التابع للحكومة الإيرانية.

٣– حظر التعامل مع (٢٨) شخصا وهيئة ومنظمة أورد مجلس الأمن أسمائها في القرار، لارتباطها بالحرس الثوري الإيراني.

٤- حظر سفر الأفراد المرتبطين بالبرنامج النووي الإيراني، وان تتحفظ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تنقلاتهم والأخبار عنها[٦٢]. أيدت روسيا القرار ولم تعترض عليه، ولعل تبدل الموقف الروسي هذا جاء نتيجة لعدة اسباب اهمها:

١- ان التعاون النووي بين البلدين ولاسيما ابان فترة إعداد القرار ١٧٤٧، قد تعثر بسبب الخلاف بين ايران وروسيا بشان تسليم روسيا الوقود النووي الى ايران، حيث اعلنت روسيا وبشكل مفاجئ، ان الشركات الروسية مضطرة لوقف العمل في انجاز المرحلة الاخيرة من بناء محطة بوشهر الكهرونووية الايرانية بسبب عدم التزام ايران بالمستحقات المالية عليها، وكان الجانبان الروسي والايراني قد دخلا في عدة جولات تفاوضية حول هذا الموضوع ولم يتمكنا من حسمه.

٢- ضغط الولايات المتحدة الامريكية على روسيا، والتي لا تريد بدورها اثارة ازمة مع الولايات المتحدة بسبب اصرار ايران على موقفها.

٣- رغبة روسيا بتوجيه رسالة واضحة الى ايران، تبين انزعاجها من مواقف المسؤولين الايرانيين المتعلقة بالبرنامج النووي، وان موقف روسيا الداعم لايران قد يتغير في بعض الاوقات بحسب ما تمليه المصالح الروسية، وان روسيا ليس باستطاعتها مساعدة ايران لتخطي هذه العقوبات ما لم تجد ايران مخرجا مناسبا خلال الفترة القادمة.

٤- ان امتلاك ايران على المدى البعيد للسلاح النووي سيؤدي الى سباق تسلح في المنطقة وبالتالي سينعكس ذلك على استقرارها.

٥- قناعة روسيا بان الولايات المتحدة الامريكية ماضية في سياسة التصعيد ضد ايران بسبب برنامجها النووي، وامكانية استخدام الخيار العسكري لمواجهة هذه الازمة رغم صعوباته ونتائجه.

٦- لا يمكن إغفال ان روسيا تشعر بخطر ايران على المدى البعيد اكثر مما تشكله على الولايات المتحدة الامريكية.

٧- الخلافات والمشاكل التي تنشا بين روسيا وايران بسبب برنامجها النووي بين الفينة والاخرى تجعل من ايران شريكا تجاريا غير موثوق به، فحسابات الربح والخسارة في مواقف الدول النووية دقيقة جدا عندما تصل المسائل الى مواقف حساسة واستراتيجية تخص الامن القومي لتلك الدول[٦٣].

٨- ان اقصى طموح موسكو في العلاقة مع طهران هو ان تبقى ايران خارج دائرة النفوذ الامريكي ومصدرا في الوقت ذاته للعوائد المالية لروسيا، على ان يحكم هذه العلاقة سقف لايمكن لروسيا ان تسمح بتجاوزه وهو ان تبلغ ايران مستوى من القدرة الاستراتيجية تتيح لها الاستغناء عن المساعدة الروسية بحيث تتحول الى قطب اقليمي قادر على ممارسة دوره وبالشكل الذي يمكن ان يؤثر على المصالح الحيوية لروسيا في المنطقة[٦٤]. وقد ذكر (فيكتور ميزين) الخبير في المعهد الروسي للتقييمات الاستراتيجية والتحليل لصحيفة (فريميا نوفوستي): "إن من الطبيعي ان تؤيد روسيا القرار الجديد" واضاف "لقد استغلت طهران لاغراضها الخاصة لفترة طويلة سعي روسيا لبناء علاقات جيدة مع ايران – الجار الجنوبي لروسيا، والبلد المهم في العالم الإسلامي، وأكد أن موسكو أصبحت قلقة ألان من احتمال ظهور دولة نووية جديدة قرب حدودها، ولم تقدم ايران وبعناد على تقديم تنازلات في حين ازداد استياء روسيا لان جهودها لم تحقق النتيجة المرجوة بسبب الموقف الإيراني"[٦٥].

وأصدرت الخارجية الروسية بيانا عقب صدور القرار (١٧٤٧) اكدت فيه ان تبني مجلس الامن الدولي بالاجماع القرار (١٧٤٧) يعكس قلق المجتمع الدولي من الملف النووي الإيراني وجاء في البيان: " إن موسكو تشعر بالاسف لان ايران لم تنفذ قرار مجلس الامن الدولي السابق "، ودعت روسيا ايران الى الاستفادة من الوضع العام والمشاركة في الجهود الهادفة لايجاد طرق لتسوية أزمتها النووية، وشدد البيان على ان العرض الروسي الذي تقدمت به موسكو في حزيران/ يونيو الماضي للتعاون مع إيران في مجال الطاقة النووية السلمية وضمان توريدات الوقود النووي، والتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية لايزال قائما، وجاء فيه أيضا " إن هذا العرض يعود بالفائدة على عموم المنطقة التي عانت الكثير من عدم الاستقرار ويزيل مخاوف المجتمع الدولي ويلبي مصالح ايران تماما " مشيرا الى ضرورة البحث عن طريق من شانه ان يعمق الثقة ويعزز السلام والاحترام المتبادل[٦٦].

رغم ذلك فان روسيا عملت باتجاه ان لا يؤثر القرار (١٧٤٧) على التعاون التجاري والاقتصادي مع ايران ولاسيما إكمال بناء محطة بوشهر النووية، واكدت روسيا منذ البداية على اهمية ان تكون مسالة تشديد العقوبات بصورة تدريجية والا تكون مفرطة[٦٧]، وصرّح (سيرجي كيسلياك) نائب وزير الخارجية الروسي قائلا: " إن العقوبات يمكن العودة عنها، وهي اشارة

جديدة الى الحكومة الايرانية، كنا نامل بان تفهم بالشكل الصحيح" واضاف "ان بلاده تامل في ان لا يعوق القرار (١٧٤٧) التعاون بين موسكو وطهران" مشيرا إلى أن "روسيا اكدت في مجلس الامن ان الحظر المالي المفروض على ايران، لايتعلق بالعقود الموقعة في السابق ومصادر تمويلها"[٦٨]. وقد نددت ايران بدورها بالقرار وصرّح (علاء الدين بوروجردي) رئيس لجنة الامن القومي والشؤون الخارجية في البرلمان الإيراني قائلا: " إن القرار الذي صوت عليه السبت مجلس الامن الدولي ويشدد العقوبات على ايران غير مقبول وغير قابل للتطبيق"[٦٩].

وسارعت إيران إلى الرد على القرار بتقليص تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع تأكيدها على مواصلة انشطة تخصيب اليورانيوم، الأمر الذي جعل قضية البرنامج النووي الايراني مرشحة للتصعيد مع امكانية فرض المزيد من العقوبات، لاسيما وان القرار (١٧٤٧) امهل ايران شهرين لاعادة النظر في موقفها[٧٠]. وللتخفيف من وطاة الموقف الروسي هذا ومراعاة لمصالحها مع ايران،أكدت موسكو على موقفها من القضية خلال انعقاد مؤتمر قمة بحر قزوين التي عقدت في طهران في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧، حيث اكدت روسيا في البيان الختامي للدول الخمسة "على الحق المشروع لجميع الدول الاعضاء في معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية لاغراض سلمية من دون تمييز في اطار احكام هذه المعاهدة وكذلك آليات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقال فلاديمير بوتين: "ان روسيا ستدعم البرنامج النووي السلمي الايراني" واكد في الوقت ذاته "على طهران ان تكون مخلصة لمعاهدة حظر الانتشار النووي " مضيفا " ان العلاقات بين ايران وروسيا ستتطور بشكل غير محدود ونامل بان تفتح هذه الزيارة (اشارة الى حضوره الى مؤتمر القمة في طهران) صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين"[٧١].

٣- القرار رقم ١٨٠٣

مع استمرار إيران في أنشطة تخصيب اليورانيوم وتجاهلها لدعوات الدول الست (الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن + ألمانيا) بتعليق تلك الأنشطة، وعدم التزامها بالقرار (١٧٤٧)، وفشل دول الاتحاد الأوربي في مفاوضاتها مع إيران، قرر مجلس الأمن الدولي فرض حزمة ثالثة من العقوبات على إيران. حاولت روسيا قبل صدور القرار ابداء بعض المعارضة لفرض

عقوبات اضافية على إيران، وقالت وزارة الخارجية الروسية في بيان صدر عنها في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨: "لقد عبرنا عن معارضتنا لصياغة اجراءات اضافية من قبل مجلس الامن الدولي في المرحلة الراهنة "، واكد البيان ايضا على " ضرورة مواصلة الجهود الرامية الى اشراك طهران في عملية تفاوضية حول البرنامج"[٧٢]. وفي الإطار ذاته صرّح (سيرجي لافروف) قائلا: "إن ما أعدته الدول الغربية في البداية كان يهدف الى معاقبة ايران وليس تاييد جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لازالة الغموض الذي يكتنف انشطة نووية ايرانية سابقة"، وأضاف لافروف " ان المشروع يؤكد على المفاوضات المباشرة بمشاركة جميع القوى العظمى مع ايران مما يشيد بالتقدم الذي حققته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في توضيح جوانب البرنامج النووي الايراني"[٧٣]. وإزاء استمرار إيران على موقفها وإصرارها عليه، اصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (١٨٠٣) في الثالث من اذار/ مارس ٢٠٠٨، والذي مهدت له ورعته كل من بريطانيا والمانيا وفرنسا وتضمن القرار مايأتي:

١- حظر التبادل التجاري مع إيران للسلع ذات الاستخدام المزدوج العسكري والمدني.

٢- تقنين الشحنات البحرية والجوية من وإلى إيران إذا اشتبه بأنها تحوي على سلع تضمنتها العقوبات.

٣- فرض رقابة على أنشطة مصرفي (ميلي وصادرات) الإيرانيين لاشتباه بارتباطهما بالبرنامج النووي الإيراني.

٤- على جميع الدول "الالتزام والحذر" فيما يخص عقد اتفاقيات تجارية مع إيران، أو تقديم أي التزامات بما في ذلك فتح الاعتمادات وتقديم الضمانات أو عمليات التامين.

٥- زيادة عدد المؤسسات والأشخاص المشمولين بتجميد الأرصدة وحظر السفر، لاشتباه بصلتهم بالبرنامج النووي الإيراني، حيث شمل القرار الجديد (١٢) شركة و(١٣) مسؤول إيراني [٧٤]. وقد صوتت روسيا لصالح القرار بعد تردد، وحثت روسيا ايران على الاذعان لمطالب مجلس الامن الدولي، وصدر عن وزارة الخارجية الروسية بيان تضمن: "إن هذا القرار اشارة سياسية جادة لطهران بشان الحاجة للتعاون مع مجلس الامن الدولي "، كما أشار بيان الخارجية الروسية الى جهود روسيا في تخفيف حدة هذا القرار وجاء فيه: " إن قرار مجلس الامن الدولي تسوية لم تكن سهلة" حيث اسقطت منه كل "المطالب الاقتصادية والسياسية التي بالغ فيها المتشددين " كما حث

البيان الاعضاء الدائمين في مجلس الامن على " اظاهر استعدادهم لتعاون جاد مع ايران و تلبية مطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الامن" [٧٥].

وعد (فيتالي تشوركين) السفير الروسي لدى الأمم المتحدة القرار (١٨٠٣) بأنه "سيمنح طهران الفرصة لمراجعة موقفها"[٧٦]. وقال (غريغوري بيردينيكوف) عضو مجلس مديري الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن روسيا الاتحادية: "ان هذا القرار يمثل اشارة سياسية لطهران حول ضرورة التعاون مع مجلس الامن الدولي، وتنفيذ قرارات مجلس مديري الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، وقال (بيردينيكوف) في كلمة القاها خلال اجتماع لمجلس مديري الوكالة الدولية في اذار/ مارس ٢٠٠٨، ان الدول الستة (٥+١)، لم تؤكد على حق ايران في الاستفادة من الطاقة الذرية السلمية فحسب، بل واعلنت ان الموقف من البرنامج النووي الايراني في حال استعادة الثقة به سيكون مطابقا للموقف من برنامج أي دولة غير نووية موقعة على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية"[٧٧].

وأعلنت إيران مباشرة بعد صدور القرار إنهاء مفاوضاتها مع الاتحاد الاوربي وحصرها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واعلن محمود احمدي نجاد في الخامس من اذار/ مارس ٢٠٠٨، بان ايران لن تجري مفاوضات حول برنامجها النووي الا في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية" واضاف نجاد "ستواصل ايران التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما في السابق، ولا ننوي من الان فصاعدا اجراء مفاوضات بشان نشاطنا النووي مع أي كان خارج اطر معاهدة منع انتشار السلاح النووي" واكد على "ان ايران لن تعير أهمية للقرار الجديد الذي صدر عن مجلس الامن الدولي"[٧٨]، وصرح (محمد علي حسيني) المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية رداً على القرار قائلا: " ان القرار لا قيمة له" وانه "لن يكون له تاثير على تصميم الشعب الايراني وحكومته على مواصلة البرنامج النووي"[٧٩]، وابدت ايران تفهم للموقف الروسي من القرار الاخير، وأوضح نجاد في حديث صحفي في الثالث عشر من ايار/ مايو ٢٠٠٨ قائلا: " ان هذا الامر لن يؤثر على علاقاتنا مع الاصدقاء الروس، ونحن نتفهم الضغوط التي يواجهونها"[٨٠].

وفي ظل استمرار ايران على موقفها، واستمرارها في انشطة تخصيب اليورانيوم، وإنهائها للمفاوضات مع الاتحاد الاوربي، عرضت الدول الست (٥+١) على ايران مجموعة من الحوافز

شملت مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار والامن الاقليمي، في محاولة منها لاعتماد كافة الطرق الدبلوماسية، لاقناع ايران بالتخلي عن برنامجها النووي وصرّح (سيرجي لافروف) قائلا: " ان القوى الكبرى تطالب طهران بوقف تخصيب اليورانيوم فقط خلال فترة المفاوضات معها " وطالب (لافروف) ايران بالتعامل مع هذا العرض بشكل ايجابي[٨١].

مهما يكن من أمر فان الدول الست لم تتمكن أيضا وحتى ألان من حسم الملف النووي الإيراني، وهددت بفرض مزيد من العقوبات على ايران اذا ما استمرت في سياستها هذه، في الوقت الذي تؤكد فيه روسيا على معارضتها لفرض أية عقوبات إضافية ضد إيران، ودعت وزارة الخارجية الروسية في بيان صدر عنها في ايلول/ سبتمبر ٢٠٠٨، "الى ضرورة مواصلة الجهود لاقناع ايران بالانخراط في حوار بنّاء لتسوية أزمة ملفها النووي على اساس حزمة الحوافز التي اقترحتها الدول الست على طهران في حزيران/ يونيو ٢٠٠٨ " وأوضح البيان "دعم روسيا لجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤكدا ضرورة التزام ايران بالتعاون الكامل والشفاف مع هذه الوكالة بهدف توضيح كل الجوانب المتعلقة بالنشاط النووي الإيراني"[٨٢].

الخاتمة

شكل الملف النووي الايراني ومنذ عام ٢٠٠٢ محور ازمة دولية تباينت بسببه مواقف الدول الكبرى بين المؤيدة والداعية الى حل دبلوماسي للملف، وأخرى داعية الى اعتماد العقوبات واسلوب القوة في حله. وبقدر تعلق الامر بالموقف الروسي من البرنامج النووي الايراني (محور البحث)، فان روسيا وانطلاقا من مبدا الحرص والمحافظة على مصالحها مع ايران باعتبارها الجهة المسؤولة عن بناء المشاريع النووية الايرانية، فضلا عن المصالح الاقتصادية الاخرى، فقد اعتمدت سياسة دعم حق ايران في امتلاك الطاقة النووية للاغراض السلمية وفي الوقت ذاته اكدت على اهمية التزام ايران بمعاهدة حظر الانتشار النووي، وقرارات الوكالة لدولية للطاقة الذرية، ورغم مواقف روسيا المؤيدة لايران في هذه القضية، فانها في الوقت ذاته كانت تحرص على ان لا تشكل هذه القضية عاملا مؤثرا على مصالحها وأمنها القومي في المستقبل، من خلال مواصلة التعاون النووي مع ايران مع عدم السماح لها في نهاية المطاف من امتلاك السلاح النووي، وكذلك المحافظة على العلاقات الروسية – الغربية ولاسيما مع الولايات المتحدة الامريكية وعدم ايصالها مرحلة التازم والتوتر بالشكل الذي

ينعكس سلبا على المصالح الروسية، فحسابات الدول الكبرى في هذا المجال دقيقة جدا. وهكذا تحاول روسيا ان تمسك العصا من الوسط وتخلق توازنا لمصالحها بين ايران من جهة والدول الغربية من جهة اخرى، وبالشكل الذي لا يضر المصالح الروسية وخاصة الحيوية منها في المنطقة، مع أهمية وضع الأمن القومي الروسي في مقدمة الاهداف والمصالح، وعليه ستكون مواقف روسيا المستقبلية من البرنامج النووي الايراني وفق هذا المنظور.

خارطة توضح ابرز المواقع النووية الإيرانية

المصدر: نقلا من شبكة المعلومات الدولية متاح على رابط الموقع:

www.akhbaar.org/.../index-20090226-64491.html

Federal Russia And The Nuclear Program of Iran

Dr. Mohammed Abdul-Rahman Younis Al- Obaydee
Lecturer, Historical & Cultural Dept.,
Regional Studies Center, Mosul University.

Abstract

The issue of nuclear program of Iran Since 2002 has been emerged after the International Agency for Atomic Energy has explored nuclear stations inside Iran. This issue has raised the hatred and worry some of the states especially the western ones in which it has become the axis of competition and international wills have varied. With regard to the Russian attitude, Federal Russia and in a accordance with its interests with Iran, it tried to adopt attitudes in supporting these interests. But at the same time, it tried for such attitudes not to affect its national security in future and its relations with western states and in the first place U.S.A. It tried to keep this issue as a pledge used by Russia with its relation with the western states.

المصادر والهوامش

١ – شيرين هنتر، إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين، الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – ابو ظبي – ٢٠٠١)، ص ص ٣٢ – ٣٤.

٢ – باكينام الشرقاوي، (السياسة الخارجية الايرانية)، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)على الموقع : www.Al-Jazeera.net

٣ – هنتر، المصدر السابق، ص ٣٤.

٤ – المصدر نفسه، ص ٣٦.

٥ – محمد السعيد عبد المؤمن، آفاق العلاقات الروسية – الايرانية، نشرة مختارات ايرانية (مركز الاهرام – القاهرة)، العدد ١١، يونيو ٢٠٠١، ص ٧١.

٦ – فهد مزبان خزار الخزار وحيدر عبد الواحد ناصر، (الازمة النووية الايرانية: التطورات – الدوافع – الدلالات الاستراتيجي)، مجلة دراسات ايرانية (جامعة البصرة)، العدد ٥ – ٦، السنة ٢٠٠٦، ص ص ١٣٥ – ١٣٦.

٧ – المصدر نفسه، ص ١٣٧. للمزيد من التفاصيل حول نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني انظر: تميم هاني خلاف، (القدرات النووية الإيرانية: المنظور الدولي والإقليمي)، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٢، ٢٠٠٠، ص ص ١٥١ – ١٥٣.

٨ – المصدر نفسه، ص ١٣٨.

٩ – الشرقاوي، المصدر السابق.

١٠- احمد إبراهيم محمود، العلاقات الإيرانية – الروسية، نشرة مختارات إيرانية، العدد٨، مارس ٢٠٠١.

www.ALbaina.com; Christian Buhler, (Russian Iranian Relation Beneficial, Opportunistic and Circumstantial): www.Pidad.Org/files/C.Buhler.pdf; Edward A. Oconnor, (Russian -Iranian Relations: Outlook for Cooperation with the "Axis of Evil"), Strategic Insights, Volume IV, Issue 8 (August 2005): www.ccc.nps.navy.mil/si/2005/Aug/oconnorAug05.asp-53

١١– رياض الراوي، البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الأوسط، (الأوائل للنشر والتوزيع – دمشق – ٢٠٠٦)، ص ١٣٢. مصادر أخرى تشير إلى أن كلفة هذا المشروع بلغت ٨٠٠ مليون دولار امريكي. أنظر:

Mehdi Sanaie, Problems and Prospects of Iranian-Russian Relations),Russia in global affairs, September 2007, No2 July www.eng.globalaffairs.ru/numbers/20/1137.html-42k

١٢– المصدر نفسه، ص ص ١٣٤ – ١٣٥ ؛ Abid.

١٣ –محمد سالم الكواز، (البرنامج النووي الإيراني: النشأة – التطور – الدوافع)، بحث غير منشور محفوظ في أرشيف مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل، ص١٢.

١٤ - احمد السمان، الحصار التكنولوجي والتوجه الخارجي الايراني، نشرة مختارات ايرانية، العدد ٢٨– تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، ص ١٠١.

١٥– المصدر نفسه، ص ١٠١؛

Ariel Cohen and James Phillips, (Countering Russian Iranian Military Cooperation): www.heritage.org

١٦ – بشير عبد الفتاح، أبعاد التعاون العسكري بين روسيا وايران، نشرة مختارات إيرانية، العدد ٩، ابريل – ٢٠٠٠، ص ٦٠؛ Op.Cit.، Oconnor.

١٧ – السمان، المصدر السابق، ص ١٠٢.

١٨– عبد الفتاح، المصدر السابق، ص ٦٠.

١٩– عبد المؤمن، المصدر السابق، ص ٧٢.

٢٠ – المصدر نفسه، ص ٧٢.

٢١ – الراوي، المصدر السابق، ص ١٤٦.

٢٢ – الكواز، المصدر السابق، ص ١٣.

٢٣ – المصدر نفسه، ص ١٣.

٢٤ – سكوت ريتر، استهداف إيران، ترجمة أمين الأيوبي، (الدار العربية للعلوم – ناشرون – بيروت – ٢٠٠٧)، ص ٢٧؛

Robert O. Freedman, (Russia Iran and the Nuclear Question: the Putin Record): http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil

٢٥- روجر هاورد، نفط ايران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة مروان سعد الدين،(الدار،العربية للعلوم، ناشرون، بيروت،٢٠٠٧)، ص١٥٨—١٥٩.

٢٦- المصدر نفسه، ص ١٥٨.

٢٧ – المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

٢٨ – قناة الجزيرة الفضائية في ٢٥/ شباط/ ٢٠٠٩.

29- Freedman ,Op.Cit

٣٠- منظمة مجاهدي خلق الإيرانية (مجاهدي الشعب الإيراني) هي أكبر وأنشط حركة إيرانية معارضة. تأسست عام ١٩٦٥ على أيدي مثقفين وأكاديميين إيرانيين عملت ضد نظام الشاه. وبعد قيام الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ والتي أدت المنظمة دورًا كبيرًا فيها، ظهرت خلافات بينها وبين نظام الحكم الإيراني الجديد وصلت بعد عامين ونصف إلى حد التقاتل بين الجانبين في صراع محتدم استمر حتى الآن. للمزيد من التفاصيل انظر: (منظمة مجاهدي خلق) على الموقع: www.ar.Wikipedia.org./wiki

٣١ – كينث آر. تيرمان، العد العكسي للازمة: المواجهة النووية المقبلة مع إيران، ترجمة دار العلم للملايين، (دار العلم للملايين – بيروت – ٢٠٠٦)، ص ص ٢٨٥ – ٢٨٦. انظر ايضا التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة مجموعة من المترجمين، (مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – ٢٠٠٤)، ص ص ٨٤٦ – ٨٤٧.

٣٢ – للمزيد من التفاصيل حول مساعي الاتحاد الأوربي لحل الأزمة النووية انظر: محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، (أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوربي منه ٢٠٠٣–٢٠٠٨)، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية (جامعة الموصل)، المجلد الثامن، العدد ٢، آذار ٢٠٠٩.

٣٣ – فخري هاشم العبادي، الدور الروسي في الأزمة الإيرانية، نشرة إيران والعالم (مركز الدراسات الإيرانية – جامعة البصرة)، العدد ٣٥، آذار ٢٠٠٧، ص ٢.

٣٤ – الخزار وناصر، المصدر السابق، ص ١٤٩ ؛ محمود، المصدر السابق؛ Freedman ,Op.Cit

٣٥ – صحيفة الزمان (لندن)، العدد ٢٢٢١، ٢٤/ ٩/ ٢٠٠٥.

٣٦ – محمود، المصدر السابق.

37- Buhler.Op. Cit.

٣٨ – العبادي، المصدر السابق، ص ٣.

٣٩ – حقيقة الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية، مقالة منشورة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: www. Maktoob. com

٤٠ – الخزار وناصر، المصدر السابق، ص ١٥٠.

٤١ – المكان نفسه.

٤٢– حقيقة الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية، المصدر السابق.

٤٣ – علي المليجي علي، (الأزمة النووية الإيرانية)، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

www.Kkmaq.Gov.sa/detail.asp?inNewsItem=129816

٤٤ – تقدمت الدول الأوربية الثلاث (بريطانيا وألمانيا وفرنسا) في الرابع من آب/ أغسطس عام ٢٠٠٥ بمجموعة مقترحات إلى إيران كانت بمثابة تطبيق لاتفاق باريس الذي ابرمه الجانبان في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٤، وتضمنت المقترحات الأوربية النقاط التالية: –الاعتراف بحق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية وفقا لمعاهدة حظر الانتشار النووي؛ تزويد إيران بالوقود النووي بشكل مستمر؛ السماح لإيران بلعب دور إقليمي اكبر.

٤– تقديم حوافز تجارية واقتصادية لإيران تتمثل بإقامة تعاون تجاري بين الاتحاد الأوربي و إيران ودعم انضمامها لمنظمة التجارة العالمية.

٥– دعم الاتحاد الأوربي لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

٦– تقديم إيران ضمانات موضوعية بعدم سعيها لإنتاج أسلحة نووية وان برنامجها النووي للأغراض السلمية. أثمار كاظم الربيعي، الأزمة النووية الإيرانية بين الضربة الأمريكية والدبلوماسية الأوربية، سلسلة أوراق دولية (مركز الدراسات الدولية– جامعة بغداد)، العدد ١٥١، السنة ٢٠٠٦، ص١٩؛

Muhammad Sahimi, (Iran Nuclear program, The European unions proposal, Iran Defiance, and the Emerging Crisis): www.payvand.com/news/05/sep/1070.html-60k

٤٥ – صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، ٨/ ٣/ ٢٠٠٦.

٤٦ – حيدر عبد الواحد ناصر، هل يكون الحل الأخير في روسيا، نشرة شؤون إيرانية، (مركز الدراسات الإيرانية – جامعة البصرة)، العدد ١٣، نيسان، ٢٠٠٦، ص ٦.

٤٧ – المصدر نفسه، ص، ٦.

٤٨ – صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٩٩٥٥، ١/ ٣/ ٢٠٠٦.

٤٩ – صحيفة الشرق الأوسط، ١٢/ ٤/ ٢٠٠٦ ؛ Freedman ,Op.Cit

٥٠ – صحيفة الزمان، ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٦.

٥١ – تضمنت الحوافز ما يأتي: تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة إيران على تطوير التكنولوجيا النووية الإيرانية للإغراض المدنية، مقابل وقف تخصيب اليورانيوم، لكن العرض لا يتضمن ضمانات قانونية او تنفيذية واضحة او جدولا زمنيا كما لا يتضمن تفاصيل حول طريقة استخدام التكنولوجيا النووية للإغراض السلمية؛ رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على إيران منذ عام ١٩٧٩، لم تتضمن هذه النقطة جدولا؛ استعداد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي للدخول مباشرة في مفاوضات مع إيران لحسم هذه القضية. صحيفة الشرق الأوسط، ٢٢/ ٢٠٠٦/٧.

٥٢– فهد مزبان خزار الخزار، تطورات الأزمة النووية الإيرانية في عهد احمدي نجاد التهدئة أم التصعيد والمواجهة؟ نشرة شؤون إيرانية، العدد ١٤، حزيران ٢٠٠٦، ص٥.

٥٣ – حقيقة الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية، المصدر السابق.

٥٤ – موسكو حثت طهران على الموافقة على توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مقالة منشورة في شبكة المعلومات الدولية على الموقع:

www.ru4arab.ru; Freedman ,Op.Cit.

٥٥ – روسيا تشكك في فعالية فرض عقوبات على ايران، مقالة منشورة في شبكة المعلومات الدولية ٠ (الانترنت) على الموقع:

www.BBC.Arabic.com

٥٦ – حقيقة الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية، المصدر السابق.

٥٧ – حيدر عبد الواحد ناصر، المساعي الروسية في تخفيف حدة العقوبات الأوربية على إيران، نشرة شؤون إيرانية، العدد ٢٣، كانون الأول ٢٠٠٦، ص ٤.

٥٨ – الخزار، المصدر السابق، ص ٥.

Mark Katz,(Russian-Iranian Relations in the Ahmadinejad Era): mars.gmu.edu/dspace/pitsream/1920/3013/1/Russian%20Iran%20maj%202008.pdf; صحيفة الزمان، ٢٠٠٦/١٢/٢٦.

٦٠ – المصدر نفسه، ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٦.

٦١ – المصدر نفسه، ١١/ ١/ ٢٠٠٧.

٦٢–(إيران والمسألة النووية)، مقالة منشورة بتاريخ ٤/ ١٢/ ٢٠٠٧ في شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، الموقع: www.bbcArabic.com، Katz , Op.Cit.

٦٣ – اسعد الخوري، واشنطن تواجه مأزقا جديدا في المنطقة. هل تكون الحرب ضد إيران هروبا الى الامام؟ مقالة منشورة في صحيفة العرب الالكترونية في ٢٠٠٧/٤/٤:

www.AlArab.com

٦٤ – محمد شري، موسكو – طهران: التعارض الاستراتيجي، مقالة منشورة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: www.Alakhbar.com

٦٥ – قرار مجلس الأمن الدولي الخاص بإيران: روسيا دعمت وحدة مجلس الأمن الدولي، مقالة منشورة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

www.Saudiinfocus.com

٦٦ – فالح الحمداني: ترحيب دولي بتشديد العقوبات وطهران تعتبر القرار ١٧٤٧ غير مقبول: مقالة منشورة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على موقع صحيفة إيلاف الالكترونية: www.elaph.com

٦٧ – قرار مجلس الأمن الدولي الخاص بإيران، مصدر سابق: Buhler, Op.Cit. .

٦٨ – محمد عباس ناجي، مقالة منشورة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: www.Islamonline.net/servlet/satellite?c=ArticleA–c8cide=iiv50086568pagename=zone–Arabic–News/nwalayout

٦٩ – الحمداني، المصدر السابق.

٧٠ – ناجي، المصدر السابق.

٧١ – فخري هاشم العبادي، إطلالة على ابرز تطورات العلاقات الإيرانية – الروسية، نشرة سلسلة إيران والعالم (مركز الدراسات الإيرانية – جامعة البصرة)، العدد ٦٤، تشرين الثاني ٢٠٠٧، ص ٣.

٧٢ – روسيا تعلن معارضتها تشديد العقوبات على ايران بسبب برنامجها النووي، www. Cnn Arabic. com

٧٣- روسيا ترحب بمشروع قرار تفاوضي مع ايران:

www.Egynews.net/wps/portal/newsdetails?WCM_GlOBALCONTEXT=/wps/connect/migration/ertu

٧٤– (مجلس الأمن الدولي يقر مجموعة ثالثة من العقوبات على إيران) (نشرة واشنطن)، مقالة منشورة بتاريخ ٤/ ٣/ ٢٠٠٨ في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على موقع مكتب الأعلام الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية:

WWW.USINFO.STATE.GOV.COM

٧٥ – معادلة ايران: طموحات نووية.. عقوبات اقتصادية.. تهديدات عسكرية:

www.annabaa.org/nbanews/69/147.htm

٧٦ – خولة نزال، تضارب حول سبب الدعم الروسي للقرار ١٨٠٣، مقالة منشورة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على موقع جريدة القبس الالكتروني: www. Alkabas. com

٧٧ – قرار مجلس الأمن الدولي يمثل إشارة سياسية الى إيران، مقالة منشورة على موقع وكالة أنباء نوفوستي الروسية.

٧٨ – المصدر نفسه.

٧٩ – نزال، المصدر السابق.

78– مغازي البدراوي، ميدفيدف والعلاقات الروسية – الإيرانية، مقالة منشورة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: www.Alwaqt.com

٨١ – الدول الكبرى تشترط على ايران وقف تخصيب اليورانيوم خلال المفاوضات: مقالة منشورة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

www.Ahram.org.ed/index.Asp?CurFn=wor/3htm8d/d=9572

٨٢ – روسيا تعارض فرض عقوبات إضافية ضد إيران، خبر منشور في شبكة المعلومات الدولية على موقع وكالة الأنباء الكويتية على الموقع:

www.KuwaitNewsagency.com